

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها- دراسة تطبيقية واستطلاعية في جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد الموازنة الاستثمارية جزءاً من الموازنة الاتحادية للدولة العراقية، التي تتضمن أهداف وسياسات الدولة للنهوض ببنيتها التحتية سواء كانت القصيرة أم الطويلة الأجل، ولتحقيق هذه الأهداف والسياسات لا بد من استخدام الأساليب العلمية والعملية السليمة لإعدادها وتنفيذها نتيجة زيادة التخصيصات المعتمدة للموازنة الاستثمارية من قبل الدولة بشكل اكبر مما كانت عليه قبل ٢٠٠٣/٤/٩ إذ اتخذت الموازنة الاستثمارية نسبة تصاعدية من إجمالي الموازنة الاتحادية مقابل الموازنة التشغيلية من سنة الى أخرى فقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة لها مقابل الموازنة التشغيلية للدولة للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ هي (٣١,٧% ، ٣٥,١% ، ٣٨,٥%) إن ارتفاع نسبة المبالغ المخصصة للموازنة الاستثمارية للوحدات الحكومية قد قابلتها نسبة متدنية لانجاز المشاريع الاستثمارية مقابل ما مخصص لها مما انعكس على مقدرة الدولة في تنفيذ خططها وبرامجها الاستثمارية وضياع فرص التنمية والتطور وقلة الخدمات نتيجة مجموعة من المعوقات منها مايتعلق بعدم الدقة في أعداد الموازنة او مايتعلق بكيفية تنفيذ الموازنة ذاتها .

م.م. أحمد ماهر محمد علي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المحور الأول // منهجية البحث و دراسات السابقة

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في:

١- وجود العديد من المعوقات المهمة التي تواجه أعداد الموازنة الاستثمارية في العراق نتيجة الأساليب التقليدية في إعدادها و عدم الدقة في تقدير النفقات.

٢- وجود العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق والتي تجلت صورتها في إصدار العديد من الموازنات التكميلية إضافة الى المبالغ المدورة من الأعوام السابقة و الفساد الإداري والمالي وبالشكل الذي أدى إلى تدني نسب الانجاز للمشروعات نتيجة عدم تجانسها مع الواقع الفعلي .

ثانياً : هدف البحث :

يظهر هدف البحث من خلال التعرف على مفهوم الموازنة الاستثمارية وكيفه أعدادها وتنفيذها من جهة و التعرف على اهم المعوقات التي تواجه أعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية وماهي سبل التصدي لتلك المعوقات للحفاظ على الأموال العامة من جهة أخرى.

ثالثاً : فرضية البحث :

١. يوجد العديد من المعوقات المهمة التي تواجه أعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية .

٢. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

• توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و نوع الموازنة .

• توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و ثبات تاريخ اقرار الموازنة .

• توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و مكافحة الفساد الاداري .

رابعاً : أهمية البحث :

تعد الموازنة الاستثمارية للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة التي تعكس أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في تطوير البنى التحتية كما تعكس استراتيجياتها في الاستفادة من مواردها المحدودة واستخدامها الاستخدام الأمثل.

من هنا تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التطور التاريخي للموازنة وما هو مفهوم الموازنة الاستثمارية و أهدافها وطرق إعدادها وتنفيذها والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية والتعرف على الحلول والآليات التي تساهم في تطوير الموازنة الاستثمارية من حيث الإعداد والتنفيذ .

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

ينكون مجتمع البحث من إحدى الدوائر الحكومية ذات القدرة على تقدير وإعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية المتمثلة بجامعة الكوفة ، بهدف تشخيص أهم المعوقات التي تواجه مرحلة إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال دراسة الواقع الفعلي للموازنة الاستثمارية للجامعة للفترة من (٢٠١٠ لغاية ٢٠١٢)، إضافة إلى إعداد استمارة استبانته لغرض الحصول على المعلومات الخاصة بمتغيرات البحث الأخرى ومدى توفر علاقة الارتباط و التأثير فيما بينها ، وقد تضمنت الاستبانة (٢٢) فقرة موزعة على المتغيرات الرئيسة والفرعية الخاصة بالبحث (أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية ، و سبل التصدي لها) أما بالنسبة لقياس ثبات المقياس

وللتساق الداخلي فقد عمد الباحث إلى عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية وكما يستعرضهم الجدول رقم(٢) .

وفي ضوء ذلك اختيرت عينة عشوائية من الأشخاص ذوي الخبر في إعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية من العاملين في جامعة الكوفة تم توزيع (٤٥) استمارة ، تم استعادة (٣١) استمارة منها وكما يبينها الجدول (١) ♦ .

سادسا: وسائل جمع البيانات والمعلومات :

لغرض تغطية الجانبين النظري والتطبيقي من البحث تم الاعتماد على :

١- الجانب النظري : لقد اعتمد الباحث على المراجع العلمية من الكتب والبحوث واطاريج الدكتوراه ورسائل الماجستير والدوريات العربية وغير العربية التي تخدم البحث فضلاً عن القوانين والتعليمات ذات الصلة ، وكذلك الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

٢- الجانب التطبيقي : اعتمد الباحث على :

أ- البيانات الفعلية التي تضمنتها الحسابات الختامية لعينة البحث(جامعة الكوفة) للفترة من (٢٠١٠ لغاية ٢٠١٢) إضافة إلى المخاطبات الصادرة من الجهات ذات العلاقة ومعلومات

♦ تلاحظ الجداول والاشكال في نهاية البحث

ستراتيجية او برامج محددة للحكومة تبين الأهداف العامة للسياسات الاقتصادية والمالية تتعكس بشكل كبير على إعداد الموازنة العامة.

٣- دراسة (Jan&Inge ٢٠٠٧)

" Budget, State and People Budget Process, Civil Society and Transparency in Angola"

تهدف الدراسة الى التعرف على العقبات التي تواجه الموازنة العامة للدولة في انغولا وماهي الفرص المتاحة لغرض زيادة شفافية الموازنة لتوضح أولويات الإنفاق الحكومي ومدى المتحقق من الإنفاق من خلال زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومدى انسجام واقع الموازنة الشكلي والفعلي للتطورات الدولية وتطلعات الشعب وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- يجب أن تكون الموازنة تشاركية من كافة الأطياف المكونة للنسيج الاجتماعي .
- الحصول على الأولويات الصحيحة بحيث يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأساسية لمعظم الناس وقضايا التنمية الأكثر إلحاحا للبلاد.
- تعزيز الإدارة المالية العامة بالقوانين المحلية منها و الدولية إضافة إلى تطوير معايير إعداد الموازنة على غرار معايير الدول المتقدمة .

أخرى تم الحصول عليها من الواقع العملي الفعلي.

ب- إعداد استمارة استبانة لغرض الحصول على المعلومات الخاصة بمتغيرات البحث .

دراسات سابقة

١- دراسة (لعمارة ٢٠٠١) "تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"

تهدف الدراسة الى التعرف على التطورات التي مرت من خلالها الموازنة قبل ان تاخذ شكلها ومضمونها الحديث وكل مرحله منها تعكس تطورات و علاقات تشريعية وتنفيذية هدفها إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية من خلال السياسات التي تتبناها الدولة في تحقيق أهدافها و التي تتباين من دولة الى أخرى من حيث تطور فكرة الموازنة لديها .

٢- دراسة (العزاوي والجبوري ٢٠٠٨) "تقويم أسس إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٨"

تهدف الدراسة الى التعرف على اسس اعداد الموازنة الفدرالية بشقيها التشغيلي والاستثماري وتحديد معوقات تنفيذها ككل بهدف وضع الحلول والمعالجات لحلها وماهي السياسات الجديدة التي تتبناها الدولة لمختلف القطاعات وقد توصلت الدراسة الى ان عدم وجود

المحور الثاني // الموازنة الاستثمارية - الاطار النظري

أولا: التطور التاريخي للموازنة

تعد فكرة الموازنة من أقدم الأساليب المستخدمة، فالتاريخ يحدثنا بأن فكرة الموازنة عرفتها حضارات ودول قديمة كحضارة ما بين النهرين (السومرية والبابلية والأشورية) ، فقد أشارت مسلة حمورابي في إحدى موادها إلى كيفية التصرف بالأموال المتجمعة في خزائنها ، كما استخدم النبي الله يوسف(ع) فكرة الموازنة في مصر الفرعونية لإداره الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتي أعدها لإنتاج واستهلاك القمح في سنوات الرخاء و القحط ، كما ظهرت الموازنة في الصين قبل ميلاد السيد المسيح (ع) على شكل تقارير تقدم من قبل المسؤولين حول التغيرات السكانية والتغيرات في الأرض المزروعة وأعداد سجلات مالية خاصة باستلام وصرف النقد والحبوب وخلال هذه الفترة بلغت الموازنة قمة تطورها .

(الفضل واخزون، ٢٠٠٧: ٢٣١)

وقد شهد العالم الإسلامي اهتمام كبير في تحديد معالم النظام المالي الإسلامي والموازنة العامة على وجه الخصوص وذلك لتطور ونمو النظام الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الزمان والذي

ظهر بشكل واضح ايام الحكم العباسي في العراق من خلال وضع النظم النقدية والمحاسبية والرقابية ، كما وضع القائمون على بيت المال الموازنات المالية و التقديرات المادية السنوية لما يدخل بيت المال لسنة قادمة .

(الجنابي، ٢٠٠٧، ٣٦)

اما الموازنة العامة بمفهومها الحالي فقد كانت بداية نشأتها في انكلترا في عام ١٢١٧م وانتقلت فكرة الموازنة بعد ذلك إلى فرنسا بعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩، وفي العراق يرجع إعداد وصدور أول موازنة عامة للدولة مع نشوء الحكومة الوطنية الأولى عام ١٩٢١ وقد نظمت استنادا الى أحكام قانون أصول المحاسبات الصادر عام ١٩١١ كما جاء في نص المادة (١٠٠) منه "يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب أولا جميع اللوائح القانونية وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تنفذها الحكومة" وفي عام ١٩٢٤ أصدرت سلطة الانتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤقتة المادة المرقم ٧١٥ والذي تضمنت في حينها حق البرلمان في مناقشة الموازنة والمصادقة عليها و أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام ، و في عام ١٩٢٥ اصدر الدستور

الإفناق ، لهذا أصبحت الموازنة الاستثمارية الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها.(مسعود، ٢٠٠٥ : ١٣٣) وقد تبنى العديد من الكتاب هذا الجانب حيث تعرف الموازنة الاستثمارية على انها :

- برنامج مالي للسنة المالية المقبلة الهدف منها تحقيق أهداف قصيرة او طويلة الأمد محددة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. (ابو العجين، ٢٠٠٧: ١٩)

- خطة شاملة ممثلة بأرقام تحدد برنامجا كاملا لفترة محددة ، وهي تتضمن تقديرات للخدمات والنشاطات والمشاريع ونفقات ومصادر الإفناق. (المهايني، ٢٠٠٠: ٧)

- خطة مالية مستقبلية تجسد أساليب تقدير النفقات المقترحة للفترة القادمة والوسائل المقترحة لتمويلها.

(engstrom,copley, ٢٠٠٤; ٤١٦)

- خطة مالية شاملة لمجمل الأنشطة الاستثمارية التي تعتمزم الدولة تنفيذها خلال السنة القادمة، و تتضمن تخمين النفقات اللازمة و مصادر تمويلها لغرض الاستخدام الكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة والتي ربما تمكن الدولة من تحقيق الاهداف التي تسعى إليها.

(العبيدي والبغدادى، ٢٠٠٠: ١٤)

العراقي نص في الباب السادس منه على وجوب أقرار الموازنة العامة من قبل البرلمان وكيفية مراقبته لها ، وبقيت الموازنة على تلك الحالة حتى صدور قانون أصول المحاسبات العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ والذي تولى تنظيم شؤون الموازنة العامة ولغاية صدور قانون الموازنة العامة ذي العدد ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ ، والذي تم إلغاء العمل به سنة ٢٠٠٤ .

(ال علي ، ٢٠٠٢: ٣٥٩)

ثانيا : مفهوم الموازنة الاستثمارية

لقد تعددت تعريفات الموازنة الاستثمارية تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر اليها إضافة الى أولويات وظائفها المرتبطة أصلا بالنظم الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في الدولة ولكن مهما كان الاختلاف في هذه التعريفات إلا أنها لا تتعدى جانبيين الجانب القانوني والجانب المالي للموازنة الاستثمارية وكل جانب منها أعطى مفهوم للموازنة الاستثمارية ، وكما مستعرض في ادناه:

١- الجانب المالي للموازنة الاستثمارية

ينظر الى الموازنة من هذا الجانب على أنها البرنامج المالي للعمل الذي تتولى تنفيذه الدولة، والذي يشمل تقديرات النفقات مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة وماهي الهيئات التي تتولى هذا

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

٢- الجانب القانوني للموازنة الاستثمارية

ينظر الى الموازنة من هذا الجانب من ناحية الشكل القانوني لها فهي تصدر من السلطة التشريعية في شكل قانون الذي يجيزها ويجعلها ملزمة ، ومن التعريفات التي تناول الجانب القانوني للموازنة الاستثمارية أهمها الأتي :

- جداول متضمنة تخمين لمصروفات السنة المالية القادمة تبين في قانون الموازنة.

(قانون اصول المحاسبات العراقي ١٩٤٠)

- بيان بالنفقات الاستثمارية المقررة عن سنة مالية قادمة صادرة بموجب قانون الموازنة " (المهاني، ٢٠٠٠:٧)

ومن خلال ما تقدم يعرف الباحث الموازنة الاستثمارية على أنها:

خطة سنوية شاملة لكافة المصروفات التي يتوقع أنفاقها على المشروعات الاستثمارية خلال السنة القادمة والتي تعد وفق أسس معينة والتي تعبر عن التوجه المالي والسياسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية .

ثالثاً: أهداف الموازنة الاستثمارية

يرتبط إعداد الموازنة الاستثمارية للدولة (دالة هدف) بوجود حزمة مترابطة من الأهداف المتفق عليها بين السلطين التنفيذية والتشريعية،

وعلى ان يتم تحقيق هذه الأهداف في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف هي:

١- أهداف تخطيطية

ان الموازنة الاستثمارية كخطة او برنامج مالي تتضمن برامج عمل والتقديرية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج خلال الفترة القادمة والتي لا بد من اعتمادها على أهداف واضحة لتحقيق التوازن بين البرامج والإمكانات المتاحة الفائدة منها المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من خلال:

• تقدير احتياجات وحدات الجهاز الحكومي والتنسيق والتوفيق فيما بينها خلال الفترة القادمة.

• تقدير الموارد ومصادر التمويل الأساسية والثانوية للموازنة .

• وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

• التنسيق و الموائمة بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Albatel;٢٠٠٤،١٣)

٢- أهداف رقابية

ان تضمن الموازنة الاستثمارية للأهداف التخطيطية للبرامج والأنشطة التي سوف يجري تنفيذها مستقبلاً طبقاً لما هو مدرج لا يعد كافي

الإدارية نتيجة تتطلب تنفيذها أعداد تقارير دورية بصورة متواصلة وبشكل الذي يؤدي الى:

• تحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

• زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين و التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار من خلال إفساح المجال للعاملين للمشاركة في اعداد الموازنة ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.

• زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الادارية المختلفة وخاصة الاتصالات من اسفل الى أعلى.

(ابو العجين، ٢٠٠٧: ٣٩)

رابعاً: إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

١- إعداد الموازنة الاستثمارية في العراق

تعد الموازنة الاستثمارية الخطة التي على أساسها تبرمج الدولة أهدافها المرسومة لسنة او سنوات معينة ، وتحدد اولويات استخدام البرامج والأنشطة المحددة فيها ،على ان تكون عملية

من دون توفر مجال الرقابة على تلك البرامج والأنشطة فإن الموازنة الاستثمارية للدولة تعد مصدر للأنماط والمعايير التي يعتمد عليها في عملية الرقابة وتقويم الأداء عن مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة فيها من خلال :

• التحقق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد المالية منها والإدارية.

• متابعة و قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة .

• تقييم الأداء وتحليل الفروق واقتراح التصحيحات بمقارنة المنجز الفعلي بتقديرات الموازنة.

• المعاونة في تخفيض وضغط وترشيد الإنفاق الحكومي.(Lves&others,٢٠٠٤;٦٤)

٣- أهداف سلوكية

تعد الموازنة أداة مثلى لقياس كفاءة العمل لمختلف المستويات الإدارية خاصة إذا ما تم ربط استخدام الموازنة الاستثمارية بمحاسبة المسؤولية الهدف منها تحقيق التكامل والانسجام بين الأقسام والإدارات والدوائر المكونة للدولة على ان يتم بلورتها في توحيد الجهد والوقت والكلفة نحو هدف موحد ، إضافة الى ذلك تعد الموازنة وسيلة اتصال بين كافة المستويات

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

أعداد الأسس التفصيلية لتحضير الموازنة العامة ومناقشتها مع الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وتقديمها لمجلس الوزراء في موعد أقصاه تشرين الأول من كل سنة .
(قانون رقم ١٠٧، ١٩٨٥)

اما القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن الإدارة المالية والدين العام فقد اتاح في إعداد الموازنة الاستثمارية بشكل مستقل عن الموازنة التشغيلية للدولة بما يعطي الحرية الكافية للقائمين على أعدادها من تقدير مبالغها بشكل يتلائم مع احتياجات الوحدات الحكومية المدرجة ضمن خططها المقدمة او على أساس النسبة السكانية لكل محافظة ضمن برنامج تنمية الأقاليم. (قانون رقم ٩٤، ٢٠٠٤)

٢- تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

بعد انتهاء من اعداد الموازنة الفدرالية للدولة تعرض على السلطة التشريعية لمناقشة مشروعها التفصيلي بهدف إبداء الملاحظات او التعديلات ، وفي هذه المرحلة يمكن قبول المشروع او رفضه او اقتراح مجموعة التعديلات وبمجرد اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية تأخذ صفتها القانونية وتلزم الوحدات الحكومية بتنفيذها وفق التعليمات والقوانين المرفقة معها وتخول السلطة التشريعية

التوزيع فيها منسجمة مع المتغيرات البيئية من خلال التفاعل بين الأنشطة المخطط لها وإعداد الموازنة لهذه الأنشطة وتعتمد مرحلة اعداد الموازنة على مرحلة التحضير للموازنة والتي تتضمن التعرف على الأهداف الرئيسية والفرعية وتحديدها للبرامج والنشاطات الخاصة بالبنية التحتية للبلاد مع العلم ان هذه المرحلة لا تتكرر سنويا إذ إنها بطبيعتها طويلة الأجل وبالتالي لا تشكل مرحلة من مراحل إعداد الموازنة التي هي بطبيعتها قصيرة الأجل إلا انه ونظرا إلى حتمية وضع الإطار العام للموازنة الاستثمارية يصبح من الضروري في مرحلة التحضير لأعداد الموازنة إعادة النظر سنويا في مرحلة التحضير للموازنة و التي تبين النتائج الفعلية للأداء السابق. (Drury , ٢٠٠٨: ٣٦٠)

كما تقوم هذه المرحلة بشكل الأساس على تقديرات للمرحلة القادمة من خلال مامتوفر من معلومات عن السنة السابقة او متوسط عدد من السنوات السابقة وبناءا عليها تقوم السلطة التنفيذية (في معظم الدول تقوم السلطة التنفيذية في وضع تلك التقديرات) في وضع التقديرات المستقبلية للبرامج والأنشطة وهذا ما اكد عليه قانون الموازنة العامة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ في المادة (٧) تكون وزارة المالية مسؤولة عن

أو ما يعرف بالموازنة التقليدية القائمة على الاتجاه الرقابي الموجه نحو الإنفاق العام والذي كان يلاءم الظروف السائدة في القرن التاسع عشر نتيجة تواضع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة واقتصار دورها على الوظائف الأخرى التي يحجم عنها القطاع الخاص من جهة ، و الاهتمام الأكبر في ذلك الوقت يتركز الى الوصول للتوازن الحسابي بين طرفي الموازنة لتفادي الأثر السلبي على الاقتصاد الذي يمكن ان يترتب نتيجة عجز الموازنة من جهة أخرى.

ان تصميم الموازنة الاستثمارية بهذا الشكل يوفر وسيلة سهلة لفحص ورقابة التخصيصات مقابل الأموال المنفقة على انجاز المشاريع ، اما المشاكل الرئيسية التي تخلفها الموازنة التقليدية فهي تركيزها دائماً على تبرير الزيادة الإضافية في الإنفاق عن السنة السابقة نتيجة تركيزها على المدخلات والنواحي المحاسبية و القانونية دون تقويم استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية نتيجة اعتمادها على استخدام بيانات السنوات سابقة كنقطة بداية لأعداد موازنة السنة القادمة اي إقرار كل البرامج المزمع تنفيذها سواء كانت ضرورية أو لا الأمر الذي يشجع

الوحدات الحكومية الأنفاق في حدود الاعتمادات المخصصة لها.

(المادة ١٣٨، الدستور العراقي النافذة ، ٢٠٠٥) على أثر صدور قانون الموازنة ونشره في الجريدة الرسمية تقوم وزارة المالية بإخطار كل وزارة بموازنتها مبينا فيها اعتمادات الإنفاق وبهذا تنتقل الموازنة الى مرحلة التنفيذ وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها إذ لا يتم انفاق أي مبلغ من المبالغ المرصودة في الموازنة الاستثمارية الا بموجب تخصيص مدرج في الموازنة و مقر ضمن قانون الموازنة السنوي كما إشارة إليه (المادة ٤ من القسم ٥) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤. (الزهاوي، ٥٩: ٢٠٠٨)

المحور الثالث : أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

تواجه الموازنة الاستثمارية العديد من المعوقات في مرحلة الأعداد و مرحلة التنفيذ ولغرض تسليط الضوء على أهم تلك المعوقات يقسم هذا المحور إلى :

أولاً: أهم المعوقات التي تواجه إعداد الموازنة الاستثمارية في العراق

١- نوع الموازنة

يطبق العراق و معظم دول العالم موازنة البنود

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

تقدير البند باتجاه الزيادة غير الدقيقة الأمر الذي يقود الى تضخم الموازنة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للأنشطة المخططة بموجبها .

ان اعتماد الموازنة التقليدية بشكل مباشر على تقدير النفقات بإحدى الطرق (المباشرة او غير المباشرة) يؤدي بشكل او بأخر الى إيجاد نوع من عدم التوازن بين المبالغ المخصصة والمنفذ منها (نسبة الانجاز) بشكل الذي يؤدي الى تضخيم الموازنة نتيجة اعتبار كافة المشروعات المدرجة في موازنة الوحدة الاقتصادية هي من المشاريع الضرورية للعام القادم.

(Lee & Johnson, ١٩٩٤، ٨٧)

ثانياً: اهم المعوقات التي تواجه تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

١- عدم ثبات تاريخ أقرار الموازنة الاستثمارية

تبدأ مرحلة إعداد الموازنة الاستثمارية من قبل السلطة التنفيذية من شهر ايار من كل عام وفقاً للمادة ٢ من القسم ٦ من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ ولغاية ١٠ تشرين الأول حيث تقدم الى السلطة التشريعية لغرض المصادقة وفقاً للمادة ٦٢ من الدستور العراقي النافذة ٢٠٠٥ .

على أنفاق التخصيصات حتى ولو كان الإنفاق غير ضروري بدلاً من الترشيد فيه.

(الزهاوي، ٥٩ : ٢٠٠٨)

٢- أسلوب تقدير المصروفات (نفقات)

تعتمد الموازنة التقليدية بشكل مباشر على تقدير المصروفات (النفقات) ويتم ذلك عن طريق أسلوبين هما :

- الأسلوب المباشر : والذي بموجبه يتم التقدير بعد دراسة كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتوقع حدوثها في السنة القادمة .

- الأسلوب غير المباشر (التقدير الآلي): ويتم من خلالها تقدير النفقات استناداً على النفقات الفعلية للسنة السابقة مع إجراء بعض الإضافات او التخفيضات عليها مع المبررات المسببة لذلك ، ويمكن من خلال هذه الطريقة الاعتماد على بيانات السنة السابقة او متوسط ثلاث او خمس سنوات لكل بند موضع التقدير .

و يعتبر الأسلوب غير المباشر في إعداد الموازنة الاستثمارية هو المتبع في الغالب بسبب السرعة والسهولة نتيجة عدم وجود آلية تحفز المسؤولين في مراجعة الأداء و ترشيد الأنفاق السابق وللأنشطة التي ارتبطت به او دراسة احتمال إلغائها او تقليصها ، ومن هنا يكون

تعد الموازنة العامة للدولة بشكل أساس على المتحقق من تصدير النفط الخام لغرض مقابلة النفقات المقدرة حيث يتم تقدير متوسط سعر للبرميل الواحد من قبل مجموعة من اللجان المتخصصة في الوزارات ذات العلاقة واللجان النيابية المعتمدة على آراء الخبراء النفطيين ودراسات السوق النفطية حيث كان متوسط السعر للأعوام (٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠) يتراوح ما بين (٧٥ - ٩٠) دولار والذي على أساسه تم إعداد الموازنة ، أما المتحقق الفعلي من بيع النفط الخام فقد تراوح للأعوام المشار إليها ما بين (٩٥-١١٠) دولار للبرميل الواحد ان الفرق المتحقق ما بين السعر المقدر والسعر الفعلي يعد على شكل موازنة تكميلية توزع على كافة الوحدات الاقتصادية والتي تخضع الى قانون الموازنة العامة ذاتها كما اشارت المادة ٤ من القسم ٥ من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤. (العيساوي، ٢٠١٢: ٢)

اما المبالغ المدورة فهي المتبقي من التخصيصات الاستثمارية للمشاريع المدرجة ضمن الجدوى الاقتصادية للموازنة السابقة والتي تتولى دائرة الاستثمار الحكومي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مهمة تنسيق الموازنة الاستثمارية السنوية والتكميلية بالتعاون

بعد إجراء المناقشات المستفيضة حول كافة تفاصيل الموازنة الفدرالية وبعد اقرار الموازنة داخل المجلس النواب يحال مشروع الموازنة الى رئاسة الجمهورية لغرض المصادقة عليها و إصدارها في الجريدة الرسمية وفق المادة ١٣٨ من الدستور العراقي النافذة ٢٠٠٥ .

يلاحظ ان المواد أعلاه لم تتضمن فتره او مدة زمنية ملزمه لمجلس النواب لغرض اقرار قانون الموازنة الفدرالية في فترة محددة من كل سنة ، مما انعكس بشكل سلبي على مقدرة الوحدات الحكومية في الوصول الى نسب انجاز مرتفعة مقابل التخصيصات المعتمدة .

(الزهاوي، ٥٨-٥٩: ٢٠٠٨)

٢- الموازنة التكميلية والمبالغ المدورة من الأعوام السابقة

ان سياسة الموازنة الاستثمارية ليست سياسة قسرية بقصد إحداث التأثيرات المطلوبة لهذا يمكن للسلطات العامة ان تغير دوما الأدوات المستخدمة لضبط أوضاع الموازنة كلما كان ذلك ضروريا باعتبارها وثيقة تتضمن تقديراً مفصلاً عن النشاطات الاستثمارية للدولة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي تتناسب و فلسفة الدولة. (علوش، ٢٠٠٢: ١)

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

١- تكثر حالات الفساد دائما من خلال التفاعلات مالية بين القطاعين العام والخاص وبطبيعة الحال سوف يقوم الفائزون بالمناقصات من استرداد تكاليف الرشوة مثلا من خلال رفع أسعار العطاء او تقديم سلع او خدمات غير مطابقة للمواصفات وهذا حتما سوف يكلف الموازنة مبالغ طائلة. (ستروميرم، ٢٠٠٦: ١٠)

٢- كثرة التعليمات و المنشورات التي تصدرها الوزارات ذات العلاقة لغرض تنظيم عمل المشاريع الاستثمارية فقد يعتبر محفز لممارسة الفساد المبرر الى تلك التعليمات فمثلا أصدرت وزارة التخطيط التعاون الإنمائي ضوابط استرشادية خاصة بترسيه المناقصات والواجب اعتمادها من قبل لجان تحليل العطاءات والمتمثلة بنسب الترجيح والتي تتطلب استحصال موافقة دائرة المشاريع للوزارات المعنية قبل الإعلان ، والإحالة على اوطا العطاءات المتجانسة ، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام ممارسة الفساد من خلال تحديد نوع التجانس هل هو من خلال مقارنة مبلغ العطاءات مع الكلفة التخمينية المعلنة ؟ او من خلال تجانس نسب الترجيح للشركات المتنافسة ؟ وما هو مقدار التجانس؟ و الذي قد يصاغ إلى شركة معينة دون أخرى حسب المصالح.

مع الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة وإبراز المؤشرات التي تظهر في مراحل التنفيذ ومتابعة البرامج والخطط السنوية للمشاريع الاستثمارية. (ابو العجين، ٨٩: ٢٠٠٧)

٣- الفساد الإداري وأثره في تنفيذ الموازنة الاستثمارية

ان موازنة العراق للسنوات ما بعد ٢٠٠٣ لم تحقق النمو والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي للمواطن نتيجة التلكؤ في انجاز المشاريع المقررة في الموازنة بسبب انتشار ظاهرة الفساد التي أضعفت الموازنة الاستثمارية ولم تحقق الأهداف المرجوة منها نتيجة الأشكال المتعددة التي يتخذها فمنها ما هو سياسي او مالي او اجتماعي او اقتصادي وغيرها من الأشكال. (داود، ٢٠٠٤: ١٣٨)

اما من حيث الترابط ما بين الموازنة الاستثمارية والفساد فقد أوضح البنك الدولي ان إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص من خلال قيام الموظف بقبول او طلب رشوة لتسهيل عقد او إجراء طرح لمناقصة عامة خارج إطار القوانين المرعية يعد كفيلا لتفسير هذا الترابط . (الفضيل، ٢٠٠٤: ٨٠)

أما اثر الفساد الإداري في تنفيذ الموازنة الاستثمارية فيوضح من خلال الآتي :

(ضوابط وزارة التخطيط، ٢٠١٠)

المحور الرابع: أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

تعد الموازنة الاستثمارية أداة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل فيها فكرة الإدارة الهادفة اذ توضح أوجه الاستخدامات المالية المتصلة بالأداء الاستثماري للحكومة ولغرض الوصول إلى هذا الهدف لا بد من تدليل المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال مجموعة من السبل أهمها:

أولاً: نوع الموازنة

تحقق الموازنة التقليدية الرقابة على أنفاق الأموال العامة والتي تتم من التركيز على التخصيصات والتحقق من إن الأنفاق في حدودها و لنفس الغرض المخصص لها والتي أخذت لاتلائم تطور الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة والتي يجب الاستعاضة عنها بأنواع أخرى من الموازنات للتقليل من المعوقات التي تواجه مرحلة إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية والتي أهمها:

أ- الموازنة الصفرية

تقوم الموازنة الصفرية على أساس ان الاعتماد

المخصص لبند معين مدرج في الموازنة السابقة ومستمر الى الموازنة القادمة يعتبر بند جديد مدرج من الصفر والذي يلقي على عاتق كل مسؤول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرنامج بحيث يبين لماذا يعتزم ان ينفق أي مال فهو لا يطالب فقط بتبرير الزيادة عن السنة السابقة ولكنه مطالب بتبرير أي عمل او نشاط يخطط لانجازه من الصفر والذي يساعد في عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية بما يحقق مجموعة من المزايا منها:-

١. تؤدي الموازنة الصفرية إلى إعادة فحص كل الأنشطة وبالتالي يمكن تحديد أي البرامج يجب تنفيذها وأيها يجب استبعاده اضافة الى زيادة مشاركة العاملين في إعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.

٢. تساعد الموازنة الصفرية في معرفة ما اذا كانت الأنشطة الجارية تتم بكفاءة أو لا، ومدى إمكانية الاستمرار فيها أو تخفيضها أو إلغائها نتيجة استخدامها للمعايير العلمية في دراسة وتحليل وتقويم الأنشطة.

٣. تقوم الموازنة الصفرية على مفهوم توزيع الموارد وفقاً لاولويات العامة للمشاريع القائمة و الجديدة وما هي الوسائل البديلة لأداء نفس

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

في الوصول الى نسب انجاز متقدمة من تاريخ الإقرار الى نهاية السنة المالية ولتحقيق هذا الهدف على السلطة التنفيذية الالتزام بقانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ وتقديم قانون الموازنة الى السلطة التشريعية بموعد أقصاه ١٠ تشرين الأول لغرض المصادقة ، وعلى السلطة التشريعية إقرار الموازنة وقانونها في موعد أقصاه بداية كانون الثاني من كل عام .(اليساوي، ٢٠١٢: ٢١)

ثالثاً: مكافحة الفساد الإداري

تجدر الإشارة الى انه لا توجد صيغة سحرية سريعة لكبح جماح الفساد لكن ثمة خطوات وإجراءات عديدة ينبغي اتخاذها لمحاربة الفساد وأهمها :

١. إصلاح النفس البشرية كأداة لمكافحة الفساد وصيانتها من كل مظاهر الانحراف.
٢. وضع وتطبيق قوانين صارمة لمنع هدر المال العام ومراقبة التصرف بالأموال العامة ومحاسبة المقصرين بكل جدية.

٣. إعادة النظر بالحصانة الوظيفية التي يمارسها رؤساء الدوائر في حماية موظفيهم من المحاسبة حيث يبالغ هؤلاء في توفير الحماية لموظفيهم مما يجعل ذلك حجر عثرة في الجهود الرامية لمكافحة الفساد و ضرورة خضوع

العمل وإمكانية المفاضلة بين البدائل التي تحقق الأهداف المطلوبة. (الزهاوي، ٢٠٠٨: ٦٥)

ب- موازنة البرامج والأداء

تركز موازنة البرامج والأداء على الجوانب الرقابة الإدارية في الموازنة الاستثمارية بدلا من التركيز على الجانب الرقابي في موازنة التقليدية من خلال مجموعة من الأساليب التي تمكن القائمين من إعدادها من خلال التركيز على تنفيذ الأهداف ومقارنة تنفيذها حسب (الزمن ، التخصيص) ، والذي يتم من خلال تقسيم العمليات إلى وظائف ، والوظائف إلى برامج، ومن ثم تقسيم كل برنامج إلى مجموعة من أنشطة لتحقيق أهداف البرامج أي التركيز على مخرجات الأنشطة المختلفة وليس أنواع النفقات اما الأسس المعتمدة في إعدادها فهي دراسة العمل ومحاسبة التكاليف بحيث يمكن استخدامها لقياس كفاءة الأداء بشكل الذي يساعد على فرض الرقابة الإدارية .

(Drury ,٢٠٠٨: ٣٦٩)

ثانيا : ثبات تاريخ إقرار الموازنة الاستثمارية

إن أقرار الموازنة في تاريخ موحد من كل عام يساعد الوحدات الحكومية في اتخاذ الإجراءات والتدابير التعاقدية منها او التنفيذية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية بشكل مبكر والذي يساعد

(٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) والذي أشار إلى وجود مجموعة من المعوقات المهمة وهي الأتي:

١- نوع الموازنة

ان تطبيق العراق لما يعرف بالموازنة التقليدية القائمة على الاتجاه الرقابي يوفر وسيلة سهلة لفحص ورقابة التخصيصات مقابل الأموال المنفقة على انجاز المشاريع إلا انه يفتح الباب أمام مشكله رئيسية هي تركيزها الدائم على تبرير الزيادة الإضافية في الإنفاق عن السنة السابقة وكما أظهرته عينة البحث ولآخر ثلاث سنوات حيث اتخذت موازنتها الاستثمارية شكلا تصاعديا غير مبرر سواء كان في بداية إقرار الموازنة او عند انتهاء السنة المالية (بعد الإضافات او الحذف) مقابل المصروف الفعلي منها ولغاية إعداد الحسابات الختامية وكما يوضحها الجدول رقم (٣)

أسلوب تقدير المصروفات (نفقات)

ان عدم اعتماد الموازنة الاستثمارية على الأسس العلمية في تقدير نفقاتها المستقبلية يؤدي الى عدم التوازن بين المبالغ المخصصة و المصروف الفعلي منها أي إما ان يؤدي الى تضخيم التخصيصات او عدم كفايتها وكما بينته الموازنة المقدره لعينة البحث للأعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) التي أظهرت تضخمها

الموظفين لسيادة القانون ومساءلتهم عن الجرائم التي يرتكبونها كالرشوة والاختلاس.

٤. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال ترسيخ مفاهيم النزاهة والانضباط السلوكي، سواء في المجال الوظيفي العام أو الخاص كون المجتمع المدني أضحى مشاركاً في إدارة الدولة ورسم سياساتها ويلعب دوراً في عملية صياغة القرارات وسن التشريعات ويتحمل مسؤولية تصحيح مسارات الدولة ومنها مكافحة الغش والفساد الإداري والمالي من خلال الرقابة والتوجيه والاحتجاج.

(داود، ٢٠٠٤: ١٤١)

المحور الخامس: الجانب التطبيقي

يهدف هذا المحور الى تشخيص الواقع الفعلي لأهم المعوقات التي تواجه مرحلتي اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لعينة البحث (جامعة الكوفة) إضافة إلى بيان مستوى استجابة أفراد العينة المبحوثة على محاور الاستبانة:

أولاً: اثبات الفرضية الرئيسية الأولى و التي تنص (يوجد العديد من المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية).

بهدف إثبات الفرضية تم دراسة الواقع الفعلي للمراحل الخاصة باعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية للجامعة الكوفة للأعوام

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

من سنة إلى أخرى وعجزها في إحدى السنوات

وكما يوضحها الجدول رقم (٤)

مجموع المصروف لثلاث سنوات سابقة

متوسط المصروفات المقدرة لسنة =

٣

٣- عدم ثبات تاريخ أقرار الموازنة الاستثمارية

ان قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ في المادة ٢ من القسم ٦ منه قد رسم الخط الزمني للسلطة التنفيذية في إعداد الموازنة أي من شهر أيار ولغاية العاشر من تشرين الثاني والذي ألزم السلطة التنفيذية في تقديمها للموازنة وقانونها للسلطة التشريعية لغرض المصادقة استنادا إلى المادة ٦٢ من الدستور العراقي النافذة ٢٠٠٥ .

الا ان الواقع الفعلي للاعوام (٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٢) فقد أوضح ان الموازنة الاتحادية للدولة وبشقيها التشغيلي والاستثماري لم تقر في بداية كانون الثاني من كل عام إنما بتواريخ متفاوتة من سنة الى أخرى مما انعكس سلبا على مقدرة الوحدات الحكومية في الوصول الى نسب انجاز مرتفعة لمشروعات البنية التحتية ، حيث يلاحظ خلال السنوات (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢) التباين في موعد أقرار الموازنة الاستثمارية وكما

يوضحها الجدول رقم (٥)

٤- الموازنة التكميلية والمبالغ المدورة من

الأعوام السابقة

أن إضافة أي اعتماد إضافي الى الموازنة الاستثمارية المعتمدة سواء عن طريق الموازونات التكميلية او المبالغ المدورة (المتبقية) من الموازنة السابقة يعتبر من معوقات تنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال انخفاض نسب انجاز المشاريع ويتضح ذلك في الوحدات الحكومية التي روفدت بموازنة تكميلية او تدوير المبالغ المتبقية من موازنتها السابقة ، إضافة الى ان كلاهما (الموازنة التكميلية و المبالغ المدورة) تحصل على الوحدات الحكومية في منتصف السنة او في الربع الأخير من السنة وكما أظهرته عينة البحث حيث بلغت مجموع المبالغ المدورة للسنوات (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢) والتي أضيفت إلى التخصيصات السنوية للمشاريع المدرجة ضمن الجدوى الاقتصادية وبشكل الذي يوضحه الجدول رقم (٦)

٥- الفساد الإداري وأثره في تنفيذ الموازنة

الاستثمارية

تفرز التفاعلات المالية بين القطاع العام و الخاص انواع متجدده من مظاهر الفساد

فمن خلال دراسة واقع الشركة اتضح ان الحسابات الختامية المصادق عليها لم تتضمن أي أعمال ضمن الاختصاص منفذة خارج العراق ، وان الأيادي العاملة الاجنبية غير متوفرة داخل العراق وان الكادر المنفذ للمشروع عراقي الجنسية إضافة إلى مديرها المفوض.

٢- تم احالة أحد المشاريع بكلفة تخمينية قرابة (١٠,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠) الى إحدى الشركات الاجنبية المتضامنة مع شركة عراقية حيث تم احتساب نقاط الترجيح بشكل غير مبرر وفق الأتي:

• الأعمال المماثلة خارج العراق مذكورة في الحسابات الختامية (٢,٥ نقطة) من أصل (٢,٥ نقطة).

• الأيادي العاملة الأجنبية مؤيده بسيره ذاتية مصادق عليها من الجهات ذات العلاقة (٠ نقاط) من أصل (٠ نقاط).

وان الشركة الفعلية المنفذة للمشروع هي الشركة العراقية .

ثانيا: استغلال الصلاحيات

١- تم إلغاء مشروعين الكلفة التخمينية لكل واحد منهما قرابة (٧,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠) نتيجة مذكرة داخلية توضح وجود انحراف (سالب) دون (٣%) للشركة المرشحة للإحالة ، علما ان

الإداري بالشكل الذي لم يقتصر على الرشوة و الهدايا و المحسوبية وغيرها انما تطور ليتخذ اشكال متنوعة مستنده في ذلك الى تعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية وعلى اهم الاشكال التالية:

اولا: التلاعب في نسب الترجيح

اشارة تعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية و المخاطبات الرسمية على ضرورة اعداد كشف تفصيلي عن النقاط التي تعتمدها الوحدات الحكومية في ترجيح الشركات لغرض الترسية (الاحالة) للمشاريع الاستثمارية وغيرها على ان تستحصل الوحدة المعنية موافقة الوزارة المختصة ، الا انها ولدت نوع جديد من اشكال الفساد وكما يوضح في ادناه:

١- إحالة احد المشاريع بكلفة تخمينية قرابة (٧,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الى شركة عربية الجنسية على أساس نسب الترجيح وتم الإحالة نتيجة حصول الشركة على نقاط غير مبرره وفق الأتي:

• الأعمال المماثلة خارج العراق مذكورة في الحسابات الختامية (٢,٥ نقطة) من أصل (٢,٥ نقطة).

• الأيادي العاملة الأجنبية مؤيده بسيره ذاتية مصادق عليها من الجهات ذات العلاقة (٠ نقاط) من أصل (٠ نقاط).

المشروعين تم الإعلان عنهما مرتين متتاليتين ومن ثم تم إلغاء المناقصتين .

٢- تم الإعلان عن مناقصة تجهيز أجهزة مختبريه كلفتها التخمينية (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) حيث تم إلغاء المناقصة سبب عدم الدقه في إعداد جدول الكميات ، وقد تم تجزئة المشروع إلى (٥) مناقصات مستقلة ، وتم الإعلان عنها للمرة الثانية ومن ثم الغيت جميعها لأسباب غير مبرره.

٣- بلغت المبالغ الممكن تدويرها من السنة الماضية (٢٠١٢) (١٢,٢٢٨,٠٠٠,٠٠٠) وللوصول إلى نسبة انجاز متقدمة من الموازنة الاستثمارية (٢٠١٣) تم تدوير مبلغ قدرة (٤,٩٨٣,٠٠٠,٠٠٠) و ثلاثة مشاريع فقط لتحقيق الهدف.

ثانيا: اثبات الفرضية الرئيسية الثانية و التي تنص (توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية وسبل التصدي لها).

يتخصص هذا الجزء من البحث بعرض إحصائي يجري من خلاله إختبار وتحليل علاقات الارتباط و التأثير بين متغيري البحث وعلى وفق ما نصت عليه الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين

اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية وسبل التصدي لها) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وسيتم اختبارها كالاتي:
(١) نتائج اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث جدول(٧)

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها على المستوى الكلي. ومن خلال معطيات جدول(٧) اتضح وجود علاقة ارتباط موجبة (٠,٨٦) وذات قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ،لذلك تقبل هذه الفرضية على مستوى البحث.

١- الفرضية الفرعية الاولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و نوع الموازنة على المستوى الكلي. ومن خلال معطيات جدول(٧) اتضح وجود علاقة ارتباط موجبة (٠,٣٥) وذات قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ،لذلك تقبل هذه الفرضية على مستوى البحث.

٢- الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية و

$X =$ سبل التصدي لها.

$B =$ ميل المعادلة (مقدار التغير في y

الذي يطرأ نتيجة تغير x وحدة).

$a =$ ثابتة إحصائية.

إن هذه المعادلة تبين أن أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية هو دالة للقيمة الحقيقية لسبل التصدي لها ، و أن تقديرات هذه المعادلة ومؤشراتها الإحصائية قد حسبت على مستوى عينة البحث البالغة (٣١) وكانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها ، كما يأتي:

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية = $(٠,٢٠) + (٠,٨٦)$ سبل التصدي.

وفي إطار ذلك تم تحليل التباين (ANOVA)

للمتغيرين وكانت النتائج كما في الجدول (٨).

أما جدول المعاملات فقد أشار الى القيم المبينة

وكما يأتي: جدول (٩)

يتضح من جدول تحليل التباين وجدول

المعاملات للعلاقة بين سبل التصدي لها (X)

و أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ

الموازنة الاستثمارية وعلى مستوى عينة البحث

البالغة (٣١) شخصاً، إن قيمة (t) كبيرة عند

ثبات تاريخ اقرار الموازنة على المستوى الكلي.

ومن خلال معطيات جدول (٧) اتضح وجود

علاقة ارتباط موجبة (٠,٢٤) وليست ذات قيمة

دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ، لذلك

ترفض هذه الفرضية على مستوى البحث.

٣- الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة

ارتباط ذات دلالة معنوية بين أهم المعوقات التي

تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و

مكافحة الفساد الإداري على المستوى الكلي.

ومن خلال معطيات جدول (٧) اتضح وجود

علاقة ارتباط موجبة (٠,٤٢) وذات قيمة دالة

احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ، لذلك تقبل

هذه الفرضية على مستوى البحث.

(٢) نتائج اختبار علاقة التأثير بين متغيرات البحث

يبين الجدول (٨) نتائج اختبار علاقة التأثير بين

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة

الاستثمارية وسبل التصدي لها على وفق نتائج

تحديد الانحدار البسيط بافتراض وجود علاقة

دالية بين القيمة الحقيقية لأهم المعوقات التي

تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و

السبل التصدي لها ويمكن التعبير عنها بالمعادلة

الآتية:

$$Y = a + \beta X$$

حيث أن $y =$ أهم المعوقات التي تواجه إعداد

وتنفيذ الموازنة الاستثمارية.

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

من اختبار مدى تأثير أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و السبل التصدي لها وعلى وفق هذه الفرضية فإن معادلة الانحدار المتعدد لمتغيرات سبل التصدي لها (X_1, X_2, X_3) في أهم معوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية (y) بدلالة معادلة الانحدار المتعدد الآتية :

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

كانت معادلة الانحدار المتعدد للعلاقة بين اهم سبل التصدي لها (X) واهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية هي:

اهم المعوقات التي تواجه اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية = (٠,٢٤٧) + (٠,٥٧) نوع الموازنة + (٠,١٦) ثبات تاريخ إقرار الموازنة + (٠,٤٨) مكافحة الفساد الإداري.

في إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوءها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (١٠).

أما جدول (١١) فقد أشار الى القيم المبينة وكما يأتي:

يتضح من جدول (١١) تحليل التباين و جدول المعاملات للعلاقة بين ابعاد اسبل التصدي لها (X_1, X_2, X_3) و اهم المعوقات التي تواجه

مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٦٥٨) وبمستوى احصائية (٠,٠٥) وبدرجتي حرية (١,٣٠)، وهذا يدل على أن منحني الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (Y, X) وبمستوى ثقة (٠,٩٥) وهذا ما تؤكد قيمة احصائية (X) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت ($t = 9.212$) وفي ضوء معادلة الانحدار يؤثر الثابت ($a = 0.201$)، أما قيمة الميل الحدي قد بلغ ($\beta = 0.86$) والمرافقة لـ (X) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في اهم سبل التصدي لها (X) سيؤدي إلى تغير مقداره (٠.٨٦) في اهم المعوقات التي تواجه اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية.

كما أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى معامل مقداره (٠.٧٤)، بما يعني أن اهم سبل التصدي لها (X) يفسر قيمته (٠.٧٤) من التباين الحاصل في اهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية، وان (٠.٢٦) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار، وهو مؤشر مقبول عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (٨٤,٨٥٢) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٣,٩١) في حدود ثقة (٠,٠٥) وفي ضوء هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

٣) اختبار الفرضيات التأثير الفرعية

بعد ما تم اختبار الفرضية التأثير الرئيسية لا بد

اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية وعلى مستوى عينة البحث البالغة (٣١) شخصاً، إن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٠٠) وبمستوى احصائية (٠,٠٥) وبدرجتي حرية (٣,٢٧)، وهذا يدل على أن منحى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X, Y) وبمستوى ثقة (٠,٩٥) وهذا ما تؤكد قيمة احصائية (X) وعلى وفق اختبار (t) المحسوبة للابعاد فقد بلغت (tx₁ = ٦,٢٠٤, tx₂ = ١,٦٥٤, tx₃ = ٤,٩٤٦) وعند مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٦٤٥) يتضح ان قيم (t) المحسوبة اكبر من قيمها الجدولية الا قيمة (t) ل (X₂) فانها صغيرة عن مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٦٥٨). وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (-a= ٠,٢٤٧)، وهذا يعني إن هناك وجوداً لاهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية مقدارها (٠,٢٤٧) عندما تكون قيمة اهم سبل التصدي لها تساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي لنوع الموازنة قد بلغ (β₁=٠,٥٧) والمرافقة لـ (X₁) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (١) في نوع الموازنة (X₁) سيؤدي إلى تغيير ايجابي مقداره (٠,٥٧) في أهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

أما قيمة الميل الحدي لثبات تاريخ اقرار الموازنة قد بلغ (β₂=٠,١٦) والمرافقة لـ (X₂) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (١) في ثبات تاريخ اقرار الموازنة (X₂) سيؤدي إلى تغيير ايجابي مقداره (٠,١٦) في أهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

أما قيمة الميل الحدي لمكافحة الفساد الاداري قد بلغ (β₃=٠,٤٨) والمرافقة لـ (X₃) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (١) في مكافحة الفساد الاداري (X₃) سيؤدي إلى تغيير ايجابي مقداره (٠,٤٨) في أهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R²) إلى معامل مقداره (٠,٧٧)، بما يعني أن سبل التصدي من خلال ابعادها تفسر (٠,٧٧) من التباين الحاصل في أهم المعوقات التي تواجه اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية، وأن (٠,٢٣) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد جدا ضمن حدود ثقة (٠,٠٥)

وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الخاصة بنوع الموازنة ومكافحة الفساد الاداري وتقبل الفرضية البديلة الخاصة بتاريخ اقرار الموازنة على مستوى هذا البحث .

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

من خلال استعراض أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. تنظم قوانين الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ و الدستور العراقي النافذة لسنة ٢٠٠٥ مرحلتي إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية والتي تلائم الشكل التقليدي للموازنة .
٢. تعد الموازنة الاستثمارية إحدى الأدوات لتنفيذ أهداف وسياسات وبرامج الدولة القصيرة والطويلة الأجل ولتحقيق هذه الوظائف يتطلب توافر مجموعة من المستلزمات قبل البدء بمرحلة الاعداد وهي وضوح الأهداف والأخذ بالاعتبار جميع المتغيرات والظروف المحيطة وتأثيراتها .
٣. توجد العديد من المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية فمنها ما هو متعلق بالنوع التقليدي للموازنة وعدم الثبات في تاريخ إقرار الموازنة ، و الموازنات التكميلية والمبالغ المدورة من الأعوام السابقة ، ومدى انتشار الفساد الإداري والمالي، كلها معوقات مهمة أمام إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق.

ثانياً : التوصيات:

استناداً إلى الاستنتاجات المستخلصة من البحث يضع الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في التصدي للمعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وهي :

١. اعتماد اساليب حديثة في اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية كالموازنة الصفرية او موازنة البرامج والاداء بما يلائم التطورات في العراق.
٢. على السلطات التشريعية والتنفيذية إعداد قوانين تحكم ترتيب الاولويات الاستثمارية التي تساعد بالنهوض بالبنى التحتية للدولة على ان يتم تحديثها دوريا حسب المتطلبات والتطورات على ان تتضمن :
 - تحديد واضح للأهداف والسياسات والبرامج والستراتيجيات القصيرة والطويلة الأمد.
 - ايجاد جهاز كفوء قادر على الإيفاء بمتطلبات جميع مراحل إعداد الموازنة الاستثمارية و تنفيذها وتحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات.

- إيجاد قاعدة بيانات دقيقة توفر المعلومات المفيدة لغرض إعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية مرتبة حسب اولويات ومتطلبات الواقع الفعلي.
- ٣. العمل على إنشاء أجهزة إدارية ورقابية عالية الكفاءة تعمل على محاربة الفساد الاداري والمالي كونه المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية التي تتضمنها الموازنة الاستثمارية.
- ٤. نظرا لعدم إمكانية تعميم نتائج هذه البحث على عدد من الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على الموازنة الاستثمارية في تمويل مشاريعها فمن الضروري إجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات الصلة بهذا الجانب لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق و سبل التصدي لها.

المصادر :

١. ال علي، رضا صاحب ابو حمد. " المالية العامة"، البصرة،الدار الجامعية للطباعة، ٢٠٠٢.
٢. ابو العجين ،طارق يوسف."تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥"،رسالة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧.
٣. أبو رحمة، محمد عبد الله محمود . "مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
٤. الجنابي ،طاهر. "علم المالية العامة والتشريع المالي"،بغداد،توزيع المكتبة القانونية،٢٠٠٧.
٥. حماد والبحر . احمد هاني وحصه محمد " أصول المحاسبة الحكومية مع دراسة خاصة لدولة الكويت " الكويت- مطبعة ذات السلاسل ،١٩٩٠.
٦. الخطيب ، خالد شحادة. المهائني، محمد خالد، " المحاسبة الحكومية"،عمان،دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٨.
٧. داود،عماد الشيخ"الشفافية ومراقبة الفساد " بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى، كانون الاول-٢٠٠٤.
٨. الدستور العراقي النافذ - المادة ١٣٨ ،لسنة ٢٠٠٥ .
٩. الزهاوي، سيروان عدنان ميزرا . "الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"، بغداد،الدائرة الاعلامية في مجلس النواب ،٢٠٠٨.

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

١٠. الزويني، خديجة جمعة مطر. "الخصخصة وتأثيرها في الموازنة العامة للدولة"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
١١. ستر ومبرم، دونالد "الرشوة في عقود المشتريات الحكومية تشكل لب الفساد" مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد الثامن، العدد الاول-٢٠٠٦.
١٢. سلوم، حسن عبد الكريم و عباس، زينة خضر "الموازنة العامة للدولة واساليب تقدير المصروفات" مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المستنصرية، العدد ٣٠، سنة ٢٠٠٠.
١٣. ضوابط وزارة التخطيط، دائرة المشاريع ٢٠١٠.
١٤. العبيدي، ماهر موسى والبغدادي، صلاح صاحب شاكر، "الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الاقتصادية الخدمي (المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح)". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ٢٣، ٢٠٠٠.
١٥. العزاوي، محمد سلمان و الجبوري، عبد الصاحب "تقويم اسس اعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٨" بحث منشور مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية العدد ٥٣، المجلد ١٥.
١٦. علوش، جعفر باقر "اوضاع الموازنة العامة وقياس الجهد الضريبي في الاردن"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات - المجلد الرابع- العدد الثاني، ٢٠٠٢.
١٧. العيساوي، رافع، "الافتراضات الرئيسية والأهداف والأولويات للموازنة " ٢٠١٢.
١٨. الفضل، مؤيد محمد، ونور، عبد الناصر ابراهيم، والراوي، عبد الخالق مطلق، المحاسبة الادارية، الطبعة الاولى، دار الميسرة، ٢٠٠٧.
١٩. الفضيل، محمود عبد "مفهوم الفساد ومعايير" بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، كانون الاول-٢٠٠٤.
٢٠. قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤.
٢١. قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ "الموازنة العامة الموحدة للدولة" الوقائع العراقية ٣٠٨٣ في ١٩٨٦/٢/٣.
٢٢. القرشي، مدحت كاظم "الفساد الاداري والمالي في العراق اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته" مجلة مال وأعمال العدد ٢-٢٠١٣.

٢٣. لعمارة، جمال "تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة " بحث منشور مجلة العلوم الإنسانية - العدد الاول - ٢٠٠١
٢٤. مسعود، درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" حالة الجزائر: ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.
٢٥. المهابني، محمد خالد "الموازنة العامة للدولة في سورية " الواقع والافاق، مجلة جامعة دمشق - المجلد ١٦ - العدد الاول، - ٢٠٠٠
- ٢٦- Engstorm, John H .and Copley ,Paul A. " Essentials Of Accounting For Governmental And Not -For- Profit Organizations"٧th.Ed. New York,McGraw-Hill,Inc,٢٠٠٤.
- ٢٧- Lves, Martin . Razak, Joseph R. Hoscon, Gordon A. "Introduction To Governmental And Not -For- Profit Accounting"٥th.Ed.New Jersey, Pearson Education,Inc,٢٠٠٤
- ٢٨- Albatel. Abdullah "Government Budget Deficits and the Crowding out of Private b Sector Investment in Saudi Arabia"٢٠٠٤.Received A.H. ٢٧/٧/١٤٢٣; accepted for publication A.H. ١٢/٨/١٤٢٤ .
- ٢٩- Lee, Roberd and Jonson, Ronald, "Public Budgeting System" ٥th edition, Gaithersburg, MD, An Aspen Publication, ١٩٩٤
- ٣٠- Mercer, John, "CASCADE- Performance Budgeting-A Guide to an Integrating Budget and Performance Information and for Linking Long-Term Goals to Day - to - Day Activities" ٢٠٠٣, [http:// www.John- Mercer.com](http://www.John-Mercer.com)
- ٣١- Jan,isaksen & Inge,Amundsen" Budget, State and People Budget Process, Civil Society and Transparency in Angola "- Chr. Michelsen Institute , ٢٠٠٧ , www.cmi.no

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

Questionnaire

حضرة الأستاذ..... المحترم

م/ استمارة استقصاء

أضع بين يديكم الكريمتين استمارة الاستقصاء كجزء من متطلبات استكمال نشر البحث الموسوم (أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها دراسة تطبيقية واستطلاعية في جامعة الكوفة) يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الموازنة الاستثمارية وكيفه أعدادها وتنفيذها من جهة و التعرف على أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية للدولة العراقية وماهي سبل التصدي لتلك المعوقات حفاظا على الأموال العامة من جهة أخرى.

شاكرين تعاونكم معنا مع فائق التقدير والاحترام

م.م.احمد ماهر محمد علي

ماجستير محاسبة

التعريف ببعض المصطلحات الواردة في الاستبانة

١- الموازنة الاستثمارية

خطة سنوية شاملة لكافة المصروفات التي يتوقع أنفاقها على المشروعات الاستثمارية خلال السنة القادمة والتي تعد وفق أسس معينة والتي تعبر عن التوجه المالي والسياسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية

٢- مرحلة إعداد الموازنة الاستثمارية في العراق

تقوم هذه المرحلة بشكل الأساس على تقديرات للمرحلة القادمة من خلال ما متوفر من معلومات عن السنة السابقة او متوسط عدد من السنوات السابقة والتي تنسجم مع الشكل التقليدي للموازنة وبناءا عليها تقوم السلطة التنفيذية في وضع تقديراتها المستقبلية .

٣- مرحلة تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

بعد انتهاء من إعداد الموازنة تعرض على السلطة التشريعية لمناقشة مشروعها التفصيلي بهدف إبداء الملاحظات او التعديلات وبمجرد اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية تأخذ صفتها القانونية وتلزم الوحدات الحكومية بتنفيذها وفق التعليمات والقوانين المرفقة معها وتخول السلطة التشريعية الوحدات الحكومية الأنفاق في حدود الأعمادات المخصصة لها.

٤- الموازنة الصفرية

نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية ويعمل للحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للتكلفة وتقييم مدى فاعلية الإنفاق.

٥- موازنة البرامج والاداء

مجموعة من الاساليب التي تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الاهداف ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة ومقارنة تنفيذ الاهداف حسب الوقت ، المبالغ ، ساعات العمل و الموارد بشكل الذي يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات. معلومات عامة

• التحصيل العلمي

بكالوريوس دبلوم عالي مراقب حسابات ماجستير دكتوراه
محاسبة قانونية معادلة للدكتوراه محاسب قانوني معهد عربي
أخرى تذكر

• اللقب العلمي :

مدرس مساعد مدرس أستاذ مساعد أستاذ

التخصص : محاسبة إدارة أخرى تذكر

• العنوان الوظيفي :

م.محاسب محاسب م.مدير مدير م.مدقق مدقق أقدم
مدقق مدقق مساعد

• عدد سنوات مزاولة المهنة:

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

٥ فما دون أكثر من (٥ - ١٠) أكثر من (١٠-١٥) أكثر من ١٥

يرجى وضع إشارة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل من الأسئلة الواردة في المحاور التالية:

المحور الأول : أهم معوقات إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

التفاصيل				
ن	لا	تفوق	تفوق	تفوق تماماً
أولاً : أهم المعوقات التي تواجه إعداد الموازنة الاستثمارية في العراق				
				١. إن التطورات التي شهدتها العراق بعد ٢٠٠٣ اخذت معها عدم ملائمة الشكل التقليدي للموازنة الاستثمارية للدولة نتيجة تواضع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في حينها .
				٢. تعتبر الموازنة الاستثمارية ذات الشكل التقليدي وثيقة حسابية رقمية حول الأنفاق فقط دون إستراتيجية واضحة لتعزيز الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر فيه العراق .
				٣. ان عدم إشراك الوحدات الاقتصادية المكونة للدولة على مختلف مستوياتها في إعداد الموازنة يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه مرحلة الإعداد.
				٤. تشترك الوحدات الاقتصادية الحكومية للدولة على مختلف مستوياتها في اعداد الموازنة الاستثمارية للوحدات .
				٥. ان عدم كفاءة القائمين على إعداد الموازنة الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية من خلال عدم الدقة في طلب التخصيصات من سنة الى أخرى أدى إلى تضخم او عجز الموازنة الاستثمارية للدولة دون تحقيق النتائج المرجوة منها.
				٦. ان عدم التزام السلطة التنفيذية بقانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ في مرحلة الأعداد للموازنة يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه هذه المرحلة
				٧. ان عدم تقدير النفقات المستقبلية للموازنة الاستثمارية بصورة دقيقة يؤدي الى عدم التوازن بين المبالغ المخصصة والحاجة الفعلية والذي يعتبر من معوقات إعداد

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

التفاصيل					التفوق تماماً	اتفق	لا اتفق	م
الموازنة الاستثمارية								
٨. ان كثرة التعليمات و المنشورات التي تصدرها الوزارات ذات العلاقة بشكل متناقض أحيانا او غير الواضح أحيانا أخرى لغرض تنظيم عمل المشاريع الاستثمارية قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ الموازنة الاستثمارية								

المحور الثاني : سبل التصدي للمعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق

تعد الموازنة الاستثمارية أداة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل فيها فكرة الإدارة الهادفة اذ توضح أوجه الاستخدامات المالية المتصلة بالأداء الاستثماري للحكومة ولغرض الوصول إلى هذا الهدف لابد من تذليل المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال مجموعة من السبل أهمها :

التفاصيل					التفوق تماماً	اتفق	لا اتفق	م
أولاً: نوع الموازنة								
١- تعتبر الموازنة الصفرية من اهم سبل التصدي لمعوقات الموازنة الاستثمارية نتيجة اعتمادها على أساس ان الاعتماد المخصص لبند معين مدرج في الموازنة السابقة ومستمر الى الموازنة القادمة يعتبر بند جديد مدرج من الصفر والذي يلقي على عاتق كل مسؤول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها								
٢- بالامكان تلافي عدم ملائمة الموازنة التقليدية من خلال اعتماد موازنة البرامج والأداء نتيجة قيامها على تقسيم العمليات إلى وظائف ، والوظائف إلى برامج، ومن ثم تقسيم كل برنامج إلى مجموعة من أنشطة لتحقيق أهداف البرامج أي التركيز على مخرجات الأنشطة المختلفة وليس أنواع النفقات								

	المجلد	العدد	التاريخ	الصفحة	التفاصيل
					<p>ثانياً : ثبات تاريخ إقرار الموازنة الاستثمارية</p> <p>١- إن أقرار الموازنة في تاريخ موحد من كل عام يساعد الوحدات الحكومية في اتخاذ الإجراءات والتدابير التعاقدية منها او التنفيذية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والذي يعتبر من أهم سبل التصدي لمعوقات الموازنة الاستثمارية</p> <p>٢- لغرض معالجة مرحلتي إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية للدولة على السلطة التنفيذية تقديم قانون الموازنة الى السلطة التشريعية بموعد أقصاه ١٠ تشرين الأول من كل سنة وحسب ماورد في قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ لغرض المصادقة ، وعلى السلطة التشريعية إقرار الموازنة وقانونها في موعد أقصاه بداية كانون الثاني من كل عام .</p>
					<p>ثالثاً: مكافحة الفساد الإداري</p> <p>١- وضع وتطبيق قوانين صارمة لمنع هدر المال العام ومراقبة التصرف بالأموال العامة ومحاسبة المقصرين بكل جدية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بأوامر الغيار للمشروعات بشكل كميات إضافية او الحذف و الاستحداث للفقرات الأساسية المكونة للمشروع.</p> <p>٢- إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد الموازنة الاستثمارية لما لها دور في مكافحة الفساد من خلال إكسابها في ترسيخ مفاهيم النزاهة والانضباط السلوكي، في المجال الوظيفية العام أو الخاص كون المجتمع المدني أضحى مشاركاً في إدارة الدولة ورسم سياساتها</p> <p>٣- ان اختيار الأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة و النزاهة في لجان تحليل المشاريع والالتزام بنسب التوزيع المعتمدة يضمن نزاهة المنافسة بين الشركات.</p>

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

جدول رقم (١) وصف عينة البحث

ت	المتغيرات	الفئات المستهدفة	العدد	ت	المتغيرات	الفئات المستهدفة	العدد
١	التحصيل العلمي	اللقب العلمي	٢	١١	بكالوريوس	المجموع	٣١
				٤	دبلوم عالي مراقب حسابات		
				١٠	ماجستير		
				٥	دكتوراه		
				١	محاسبة قانونية معادلة للدكتوراه		
١٦	المجموع						
٣	التخصص	العنوان الوظيفي	٤	٢٠	محاسبة	المجموع	٣١
				١١	ادارة		
				٧	٥ فمادون		
				١١	أكثر من ٥-١٠		
				٥	أكثر من ١٠-١٥		
				٨	أكثر من ١٥		
				٣	م.محاسب		
				٢	محاسب		
٣	م.مدير						
١	مدير						
٢	م.مدقق						
٢	مدقق						
٢	مدقق مساعد						
١٥	المجموع						
٥	سنوات الخدمة						

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى معلومات استمارة الاستبانة

الجدول (٢) أسماء السادة المحكمين

التسلسل	اسم المحكم	التخصص	مكان العمل
١.	الأستاذ المساعد الدكتور حسين هادي عنيزة	محاسبة	جامعة الكوفة
٢.	الأستاذ المساعد الدكتور ليث علي الحكيم	إدارة أعمال	جامعة الكوفة
٣.	المدرس الدكتور عباس مزعل مشرف	إدارة أعمال	جامعة الكوفة
٤.	المدرس الدكتور انوار الهنداوي	محاسبة	جامعة الكوفة
٥.	المدرس الدكتور سندس ماجد الجعفري	محاسبة	جامعة الكوفة

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى معلومات استمارة التحكيم

الجدول رقم (٣) الموازنة التقليدية لعينة البحث

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
مقدار الموازنة المقررة	١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الإضافات او الحذف	٢,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٢١٧,٠٠٠,٠٠٠
مقدار الموازنة لغاية ١٢/٣١	١٥,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٣١٧,٠٠٠,٠٠٠
المصرف الفعلي لغاية إعداد الحسابات الختامية	١١,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٨٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موازنة العينة)

الجدول رقم (٤) متوسط المصروفات المقدرة

السنة	متوسط المصروف المقدر	الموازنة المقترحة	الموازنة الفعلية المقررة	مقدار الزيادة او النقص في الموازنة
٢٠١٠	١٦,٨٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	(١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠)
٢٠١١	١٦,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٢	١٣,٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٧٤٥,٠٠٠,٠٠٠

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العينة)

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

الجدول رقم (٥) تاريخ اقرار الموازنة الاستثمارية

السنة	تاريخ نشر الموازنة الاستثمارية	رقم عدد جريدة الوقائع العراقية
٢٠١٠	٢٠١٠/٢/٢٢	٤١٤٥
٢٠١١	٢٠١١/٤/١٣	٤١٨٠
٢٠١٢	٢٠١٢/٣/٢٥	٤٢٣٣

المصدر: (إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات جريدة الوقائع)

جدول رقم (٦) المبالغ المدورة ونسب الانجاز

السنة	الموازنة قبل التوزيع	الموازنة بعد التوزيع و الحذف	المصرف الفعلي	نسبة الانجاز من
٢٠١٠	٢,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٤%
٢٠١١	٤,٣٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠%
٢٠١٢	١٢,٢٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩%

المصدر: (إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العينة)

جدول (٧) مصفوفة علاقات الارتباط للمتغيرات الرئيسة والفرعية

ت	الابعاد المستقلة	المعوقات	مستوى المعنوية
١	سبل التصدي لمعوقات اعداد و تنفيذ الموازنة الاستثمارية	٠,٨٦	٠,٠٠٠
٢	نوع الموازنة	٠,٣٥	٠,٠٠٥
٣	ثبات تاريخ اقرار الموازنة	٠,٢٤	٠,١٨٠
٤	مكافحة الفساد الاداري	٠,٤٢	٠,٠٠١

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Spss,vev.٢٠)

الجدول (٨) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	F قيمة المحسوبة	مستوى الاحصائية
الانحدار	١	٥,٣٨٨	٥,٣٨٨	٠,٧٤	٨٤,٨٥٢	.٠٠٠b
الخطأ	٢٩	١,٨٤٢	.٠٦٤			
المجموع	٣٠	٧,٢٣٠				

المصدر (نتائج الحاسبة الالكترونية)

جدول (٩) نتائج اختبار علاقة تأثير اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها

مستوى الاحصائية	T	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		معامل بيتا	الخطا المعياري	
.٦٥٠	.٤٥٨	.٨٦	.٤٣٩	الثابت
.٠٠٠	٩,٢١٢	.٨٦	.١٠١	سبل التصدي لمعوقات اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية

المصدر (من إعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية)

جدول (١٠) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين اهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية و سبل التصدي لها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	F قيمة المحسوبة	مستوى الاحصائية
الانحدار	٣	٥,٦٩٠	١,٨٩٧	٠,٧٧	٣٣,٢٦٠	.٠٠٠b
الخطأ	٢٧	١,٥٤٠	.٠٥٧			
المجموع	٣٠	٧,٢٣٠				

المصدر (نتائج الحاسبة الالكترونية)

أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وسبل التصدي لها

الجدول (١١) نتائج اختبار علاقات التأثير بين أبعاد أهم المعوقات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية وأهم السبل التصدي لها

مستوى الاحصائية	T	المعاملات المعيارية		النموذج
		بيتا	الخطا المعياري	
.٥٧٤	.٥٦٨	.٥٧	.٤٣٥	الثابت
.٠٠٠	٦,٢٠٤		.٠٥٤	نوع الموازنة
.١١٠	١,٦٥٤	.١٦	.٠٧٢	ثبات تاريخ اقرار الموازنة
.٠٠٠	٤,٩٤٦	.٤٨	.٠٩٦	مكافحة الفساد الاداري

المصدر (نتائج الحاسبة الالكترونية)